

دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

(١) **الشكل القانوني للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:** توصلت الدراسة إلى أن أغلب الشركات شيعاً في الأردن هي الشركات الفردية بنسبة تصل إلى (٨٦.٧%) من إجمالي عدد الشركات في الأردن، تليها شركات التضامن بنسبة (٩.٨%)، ثم الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة (٢.٩%)، أما باقي أنواع الشركات فقد ذكرت الدراسة بأنها لم تشكل سوى نسبة (١.٥%)، وبناءً على ذلك قدرت الدراسة بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُشكل ما نسبته (٩٨.٨%) من إجمالي عدد الشركات في الأردن.

(٢) **حجم العمالة:** أظهرت الدراسة بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُشكل ما نسبته (٩٩.٥%) من إجمالي عدد الشركات في الأردن من حيث عدد العمال، وذلك في حال تم الافتراض بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي التي توظف ما يقل عن (١٠٠) عامل، حيث شكلت الشركات التي توظف عدد (١ - ٤) نسبة (٩١.٥%) من إجمالي عدد الشركات في الأردن، والشركات التي توظف عدد (٥ - ١٩) عامل شكلت نسبة بلغت (٦.٧%)، أما الشركات التي توظف عدد عمال (٢٠) فأكثر فلم تتجاوز نسبتها (١.٨%) من إجمالي عدد الشركات في الأردن.

(٣) **توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي:** أوضحت الدراسة بأنه يمكن القول بأنه ينطبق تصنيف الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية على الشركات الصغيرة والمتوسطة لأنها تشكل النسبة العظمى من الشركات في الأردن، حيث شكلت الشركات العاملة في قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر من الشركات في الأردن وبنسبة بلغت (٥٧.٥%)، ثم الشركات العاملة في قطاع الخدمات بنسبة بلغت (٢٦.٢%)، ثم الشركات العاملة في القطاع الصناعي بنسبة بلغت (١٤.٤%) من عدد الشركات في الأردن في حين بلغت نسبة الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى (١.٨%) من عدد الشركات في الأردن.

(٤) أشارت الدراسة إلى أن هناك (١٥) بنكاً في الأردن لديها وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسط عام (٢٠١٤) بنسبة بلغت (٦٢.٥%) من إجمالي عدد البنوك في الأردن بواقع (١١) بنك تجاري أردني، و(٢) بنوك اسلامية، و(٢) بنوك تجارية أجنبية عاملة في الأردن.

(٥) لفتت الدراسة إلى أن هناك (١٧) بنك لديه موظفي إقراض وموظفي مبيعات متخصصين لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة بلغت (٧٠.٨%) من إجمالي عدد البنوك في الأردن، بواقع (١١) بنك تجاري أردني، و(٢) بنك اسلامي، و(٢) بنك تجاري أجنبي، وأن باقي البنوك والتي يصل عددها إلى (٧) بنوك لا يوجد لديها موظفين من هذا النوع، وبنسبة بلغت (٢٩.٢%).

(٦) أوضحت الدراسة أهم أنواع التمويل التي تقدمها البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة و عددها (٢٠) بنك تجاري، بأن التمويل الجاري مدين يعتبر من أهم أنواع التمويلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعاً ثم تقديم تمويلات الاعتمادات ثم الكفالات ثم قروض تمويل رأس المال العامل.

(٧) أوضحت الدراسة أهم أنواع التمويل التي تقدمها البنوك الاسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة و عددها (٤) بنوك اسلامية، بأن تمويل شراء واستيراد المواد الخام والبضاعة بالمرابحة، وتمويل



شراء العقارات المستخدمة لغايات الشراكة بالمرابحة والتأجير المنتهي بالتمليك، هي أهم أنواع التمويلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعاً لدى البنوك الإسلامية، ثم يليها تمويل شراء السيارات والاصول الثابتة بالمرابحة وتمويل شراء الآلات والمكائن الصناعية وتطبيق مبدأ المرابحة ايضاً.

٨) ذكرت الدراسة بأن أهم تكاليف التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة هو "هيكل أسعار الفائدة على التمويل، حيث تراوحت أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية على تلك التمويلات بنسب تتراوح (٨ - ١٤%)، مع وجود اختلاف في أسعار الفائدة لكل بنك تجاري ومن سنة إلى أخرى، في حين أن معدل الربح على التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية يتراوح بنسب (٥ - ١٢%) مع مراعاة وجود اختلاف في معدل الربح من بنك اسلامي الى آخر ومن سنة الى اخرى.

٩) اعزت الدراسة أسباب رفض البنوك لطلبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

- أ- نقص الخبرة لدى تلك الشركات.
 - ب- ضعف الضمانات.
 - ج- ضعف الملائة المالية.
 - د- ضعف البيانات والمعلومات المالية.
 - هـ- نقص الوعي المصرفي.
 - و- نقص البيانات والمعلومات والاحصائيات المتوفرة عن سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- كما أوضحت الدراسة بأنه يمكن زيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة في حال توفرت في تلك الشركات الشروط والخصائص التي تتناسب مع السياسات الائتمانية للبنوك.

- الأهمية النسبية للضمانات التي تطلبها البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- (١) (٩٤%) الضمانات النقدية
- (٢) (٨٤%) الأراضي والعقارات
- (٣) (٥٥%) الأوراق المالية
- (٤) (٤٤%) وجود كفيل أو أكثر من كفيل
- (٥) (٣٨%) الآلات والمعدات.

- أبرز التوصيات الموجهة إلى البنوك الأردنية:

- (١) استحداث دوائر ووحدات خاصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة .
- (٢) رفع وتعزيز قدرات موظفي البنوك للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- (٣) زيادة الخدمات وايجاد المنتجات والحلول المصرفية المبتكرة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- (٤) تخصيص سياسات ائتمانية مرنة، والعمل على تصميم برامج ومنتجات مصرفية تناسب عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- (٥) توفير برامج ضمان مناسبة من أجل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.